

Distr.: General
21 March 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والستون

١٣-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة،
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ
مزيد من الإجراءات والمبادرات: تمكين المرأة
اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير

اجتماع المائدة المستديرة الوزارية: العمل غير الرسمي وغير النظامي:
ما هي السياسات التي يمكن أن تدعم تمكين المرأة اقتصاديا على نحو فعال؟

موجز الرئيس

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧، مائدة مستديرة وزارية في موضوع "العمل غير الرسمي وغير النظامي: ما هي السياسات التي يمكن أن تدعم تمكين المرأة اقتصاديا على نحو فعال؟"، في إطار الموضوع ذي الأولوية "تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير". وتحدث المشاركون في الاجتماع عن تجاربهم والدروس التي استفادوها والممارسات الجيدة التي تحصل لديهم بشأن هذا الموضوع، مع التركيز على السياسات والبرامج التي تكفل الجدوى من العمل غير الرسمي وغير النظامي وتوسع نطاق حقوق الحماية الاجتماعية وحقوق العمالة لتشمل النساء العاملات في حقل الاقتصاد غير الرسمي.



٢ - وتولى رئاسة اجتماع المائدة المستديرة عضو البرلمان نائب وزير خارجية اليابان، موتومي تاكيساوا، الذي أدلى بكلمة استهلاكية. وشارك في الاجتماع وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ١٩ دولة عضوا. واحتتم الحوار بملاحظات أدلى بها كل من الأمين العام المساعد ونائب المدير التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، لاكشمي بوري، ورئيس الاجتماع.

تحديات العمل غير الرسمي وغير النظامي

٣ - لاحظ المشاركون أن النساء اللاتي يشتغلن في قطاع العمل غير الرسمي وغير النظامي يساهمن مساهمة رئيسية في الاقتصادات الوطنية. بيد أنهن أقرن أيضاً بأن هؤلاء لا يتمتعن بحقوق الحماية الاجتماعية أو حقوق العمالة، ويواجهن مشاكل التوزيع الوظيفي القائم على أساس التفريق بين الجنسين، والفجوة في الأجور بينهما، وعدم المساواة في الاستفادة من الموارد، وضخامة ما يتولينه من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وأعمال البيت، وهي مسألة تسري على النساء العاملات جميعاً.

٤ - وأبرز المشاركون عدداً من التحديات التي تواجه النساء اللاتي يشتغلن في قطاع العمل غير الرسمي وغير النظامي. واعتبروا أن انتفاء الصيغة التعاقدية عن معظم أشكال العمل المتزلي المأجور في الاقتصاد غير الرسمي من بين الإشكالات العويصة، حيث تحرم عاملات المنازل أوجه الحماية الاجتماعية والعمالية التي يتمتع بها العاملون في القطاع الرسمي. وأشار عدة مشاركون إلى أعمال العنف والتحرش في أماكن العمل غير المنظم باعتبارها من مصادر القلق الكبرى بالنسبة إلى المرأة المنخرطة في الاقتصاد غير الرسمي. ولاحظ المشاركون أن المرأة الريفية أكثر من يتعرض للتمييز كعاملات في الاقتصاد غير الرسمي. واعتبروا وضع العاملات المهاجرات اللواتي يكثرن عددهن في قطاع العمل غير الرسمي المتسم بهشاشته وتدني أجوره، واحداً من التحديات الكبيرة، حيث تتفاقم ظروف العمل السيئة في الاقتصاد غير الرسمي من جراء مظاهر التمييز في العمالة والتحيز ضد المرأة والعنصرية وكره الأجانب. وناقش العديد من المشاركين حسامة أعباء الأعمال المتزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الواقعة على كاهل العاملات في القطاع غير الرسمي، وهو وضع يحد من فرصهن في تحقيق الاستقلال والتمكين في الميدان الاقتصادي.

التدابير السياساتية الرامية إلى دعم التمكين الاقتصادي للمرأة التي تشتغل في قطاع العمل غير الرسمي وغير النظامي

٥ - ساق المشاركون أمثلة على طائفة من النهج المتعددة الأوجه التي تتخذها الحكومات لمعالجة التحديات الناتجة عن زيادة أشكال العمل غير الرسمي وغير المنظم، وهيئة بيانات مواتية لجميع النساء العاملات. وأكد المشاركون على الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تشجيع

الانتقال إلى العمالة الرسمية، من قِبَل أن العمالة الرسمية تتيح للنساء العاملات ضمانات تحفظ لهن حقوقهن في الحماية الاجتماعية وحقوقهن في مجال العمالة. وتطرق الوزراء أيضا إلى الجهود الرامية إلى تعزيز البيئة القانونية والسياساتية كوسيلة لضمان أشكال الحماية القانونية للنساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي. وأشار عدة مشاركين إلى أن عمليات التصديق الأخيرة على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المتزولين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) تشكل زحما لاعتماد تدابير تكفل للعمال المتزولين ظروف عمل لائقة وتضع حدا أقصى لساعات العمل وحدا أدنى للأجور، كما تضمن لهم استحقاقات من قبيل العطل والإجازات المرضية والرعاية الصحية.

٦ - وناقش المشاركون أهمية إعطاء الحكومات الأولوية للبنيات الأساسية للحماية الاجتماعية والرعاية من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في سياق العمل غير الرسمي وغير النظامي. ولاحظوا أن إجازة الأمومة وإجازة الأبوة والبرامج التي تكفل أمن الدخل الأساسي للأطفال وبرامج الأشغال العمومية هي من بين التدابير السياسية التي اتخذها بلدان مختلفة. وأشار المتكلمون إلى الأهمية الخاصة التي تتسم بها إجازة الأبوة المدفوعة الأجر، التي يجري دعمها بسياسات تُطبّق في أماكن العمل لمكافحة العمال الذكور الذين يشاركون مشاركة فعلية في رعاية الأطفال. ولاحظ الوزراء أهمية توفير مرافق يسهل الوصول إليها وتوفير خدمات جيدة في مجال رعاية الأطفال وغيرهم من المعالين والعناية بهم للتقليل من وطأة أعباء الرعاية والعمل المتزلي غير المدفوع الأجر التي تنهض بها المرأة مقارنة مع الرجل. وسلّم كثير من المتكلمين بأهمية الاستثمار في البنيات الأساسية للرعاية، من قبيل توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية الصحية، وذلك كوسيلة للتصدي لما يعرف بـ "ضريبة الأمومة" ("motherhood pay penalty"). وسيقت أيضا أمثلة على الممارسات الجيدة المتبعة وتشمل نظم الرعاية الوطنية، والتمويل الحكومي للتعليم ما قبل المدرسي، وإعانات رعاية الأطفال، وتمويل إقامة دور الحضانة في أماكن العمل، وتقديم تخفيضات ضريبية لأرباب العمل الذين يستخدمون النساء ذوات الأطفال الصغار.

٧ - وشدد المشاركون على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لجعل العمل غير الرسمي وغير النظامي أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، وذلك بالتصدي لفوارق الأجر بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا. وناقش المشاركون مسألة تحديد الأجور الدنيا بوصفها أداة رئيسية لتقليص فوارق الأجر بين الجنسين وضمان مستوى معيشي لائق للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي. وسأقت عدة بلدان أمثلة على ما قامت به مؤخرا من تدخلات في سوق العمل لزيادة الجدوى الاقتصادية للعمل غير الرسمي، من قبيل سن قوانين تضمن حدا أدنى للأجور إلزاميا.

٨ - وقدم المشاركون عدة أمثلة على المبادرات الوطنية للتعليم والتدريب على المهارات التقنية والمهنية كوسيلة للتصدي للحواز التي تواجهها المرأة في الانتقال إلى قطاع الاقتصاد الرسمي. ومن البرامج تلك التي تهدف إلى زيادة انخراط النساء الريفيات ونساء الشعوب

الأصلية في القوة العاملة وتشجيع النساء على العودة إلى العمل بعد إجازة الأمومة. وناقش العديد من المشاركين أيضا السياسات الوطنية للحماية الاجتماعية للعاملات في كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك السياسات الرامية إلى ضمان السلامة في مكان العمل، والتصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل، وكفالة الحد الأدنى والحد الأقصى لساعات العمل في الأسبوع، ومنح إجازة سنوية مدفوعة الأجر.

٩ - واعتبر المشاركون الأعمال الحرة وسيلة لتمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، يمكنها أن تفضي إلى تحسين الدخل وتساهم في الحد من الفقر على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي. وناقشوا تدابير دعم استفادة المرأة من التمويل والخدمات المصرفية ومساعدتها على النفاذ إلى الأسواق وسلاسل التوريد. وتم التركيز بشكل خاص على تمكين النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على القروض والائتمانات الصغيرة. وقدم عدة من المشاركين أمثلة على السياسات الرامية إلى زيادة فرص الحصول على التمويل لصالح المشتغلات بالأعمال الحرة ومتعهات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، بما يشمل وضع أنظمة حكومية لتمكينهن وتقديم الإعانات لهن ومدهن بالحوافز الضريبية، فضلا عن تزويدهن بالمساعدة المحددة الهدف، من خلال التمويل الإنمائي والتعاونيات الائتمانية والمصارف المجتمعية. وأشار بعض المشاركين إلى تجدد التركيز على كفالة التسهيلات الائتمانية للنساء اللاتي يحتزن ظروفًا خاصة، بمن فيهن النساء اللائي تعرضن لأعمال العنف والاتجار والعاملات المهاجرات العائدات.